المقدمـــــــة:

تعتبر صناعة التأمين من الانشطة الاقتصادية التي تقوم بدور كبير في خدمة الاقتصاد الوطني حيث تؤدي وظيفة مزدوجه تتمثل في حماية الممتلكات والمنشأت والافراد من ناحية ومن جهة أخرى تجميع المدخرات وإعادة ضخها في مشروعات إستثمارية ويمكن إبراز أهمية دور التأمين من النشاط الاقتصادي من خلال:

١- توفير الضمانات للمستثمرين والمقرضين على إستثماراتهم من المخاطر وبالتالي خفض تكلفة التمويل وزيادة عدد المشروعات الانتاجية .

٢- تكوين الاحتياطيات المالية لمواجهة الظروف الطارئة والأخطار المختلفة للمشروعات مقابل أقساط زهيده مما يساعد على زيادة تركيز المستثمرين في العملية الإنتاجية وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات .

٣- إحلال مشروعات منتجه محل مشروعات تعرضت للتلف الكلي أو الجزئي مما يؤدي لعدم فقد الاموال والوقت وبعدها تعود العملية الانتاجية لمستواها في وقت قياسي مما يحفز على التوسعات والابتكار ومواكبة الوسائل الانتاجية الحديثة .

٤- الاستثمار من خلال شركات التأمين التي تستثمر الاموال التي تتجمع لديها من خلال أقساط التأمين وذلك بإنشاء المشروعات الاقتصادية ذات الجدوى الاقتصادية منها مشروعات

(صناعية ، زراعية ، سياحية ، بنوك ، تأمين ، عقارات ، نقل) .

٥- التأثير على المدخرات الوطنية من خلال نشاط التأمينات الشاملة وهو الجانب التي يظهر الطبيعة الادخارية لنشاط التأمين أي الادخار من خلال قسط التأمين .

٦- تسهيل وتشجيع التجارة الدولية فكلما كانت هناك حماية أو تغطية تأمينية للواردات والصادرات يؤدي ذلك إلى زيادة كميات السلع والخدمات المتبادلة بين دول العالم .

٧- التوسع في منح التسهيلات الائتمانية لأغراض التنمية الاقتصادية وخاصة في الدول النامية التي تعاني ندرة رؤوس الأموال اللازمة للمشروعات الاقتصادية وذلك نتيجة قيام شركات التأمين بتوفير تغطيات تأمينية ضد مخاطر عدم سداد القروض .

---

(١) ملخصات أحمد السيد عبداللطيف، دكتور، التأمين ودوره الاقتصادي والاجتماعي وتحدياته ١٤٢٨هـ ، بحث غير منشور

٨- مشاركة شركات التأمين العالمية في تمويل الخسائر الناتجة عن تحقيق الأخطار المغطاه تأمينياً من خلال إعادة التأمين مما يسمح عدم تحمل الاقتصاد الوطني الخسائر الناتجة عن الاخطار والكوارث بمفرده ولكن بمشاركة شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية في تمويل تلك الخسائر.

وتبرز أهمية نشاط التأمين وإعادة التأمين في النشاط الاقتصادي لاي مجتمع وخاصة في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية نتيجة للعديد من الاسباب منها :

- إرتفاع معدلات الخطر الكامنة والتي تعرقل أحياناً العمليات الانتاجية والخدمية كماً وكيفاً .

- إرتفاع نسبة الخطر من حيث الكم لإرتفاع معدلات في حوادث السيارات والحرائق والتلفيات في المصانع وإهلاكات المكائن وآلات الصناعة ، وأيضاً معدلات عالية في الاعمار التجاري.

- المخاطر التي ولدت من الحضارات المركبة عملت على نشوء العديد من الأخطار اللامحسوبة أي استيرادها من الخارج فتجعل هناك ثغرات ليست متعمده ولكنها تشكل أخطاراً فادحة ، ومنها حوادث السيارات المستمرة والطائرات ، الغش التجاري والصناعي، الحريق، الاعمار التجاري والمدني، إصابات العمل، التقلبات الاقتصادية العالمية، أمراض العصر القاتلة. ومثل هذه الأخطار تعتبر دافعاً هاماً للإهتمام بالتأمين التعاوني والعمل على توسيع آفاقه ونشر ثقافته في المجتمع على أوسع نطاق .

---

(١) مجلة عالم الاقتصاد : الاقتصاد السعودي بعنوان : رؤية عن الواقع والمشكلات والافاق المستقبلية التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠٠١/١/١م على موقع نسيج نـــت (WWW. NASEEJ. COM) 4/24/2007 .

١- مشكلة البحث :

بناءً على ما تقدم ذكره عن أهمية نشاط التأمين وإعادة التأمين في النشاط الاقتصادي نجد أن نشاط التأمين فى المملكة العربية السعودية بدأ قبل عام ١٩٧٤ من خلال وكالات وفروع الشركات الأجنبية، ثم تأسست شركة التأمين السعودية فى بداية السبعينات لمواكبة النمو والإزدهار الإقتصادى فى تلك الفترة ثم تأسست شركة البحر الأحمر للتأمين فى عام ١٩٧٤ وشركة ستار للتأمين ١٩٧٥ والشركة السعودية المتحدة للتأمين فى ١٩٧٦ (١) ولكن لعدم وجود خبرات فنية فى التأمين واعادة التأمين وخبراء المعاينة وتقدير الأخطار والخسائر، وعدم وجود أطر تنظيمية وتشريعية ومحدودية تلك الشركات وصغر حجم رؤوس أموالها ، لم تستطيع ان تنمو او يكون لها دوراً ملموساً فى الأسواق مما ادى لإعادة تأمين نسبة كبيرة من أقساطها للخارج وبالتالى أدى ذلك الى تحجيم نمو السوق من حيث الأقساط والمنتجات التأمينية، وفى منتصف الثمانينات تطور التأمين فى صورة التأمين

التعاونى وتأسست الشركة الوطنية للتأمين التعاوني (NCCI) فى عام ١٩٨٦ والتى سميت بعد ذلك بالشركة التعاونية للتأمين بهدف التأمين على المشروعات الكبرى والإحتفاظ بنسبة كبيرة من أقساط التأمين داخل المملكة، واستمرت شركات التأمين الأجنبية فى العمل داخل المملكة كوسيط بين المؤمن عليهم وشركات إعادة التأمين فى الخارج، وهو مايمثل ضرراً كبيراً لحقوق حملة الوثائق لعدم توافر الملاءة المالية لتلك الشركات وعدم توافر أطر تنظيمية وتشريعية تحمى تلك الحقوق، وبتاريخ ١٤٢٠/٥/١ (٢) صدر نظام الضمان الصحى التعاونى بالمرسوم الملكى رقم م/١٠ ونظام التأمين على رخص السائقين بقرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٤٢٢/٨/١٣ ثم صدر نظام مراقبة شركات التأمين التعاونى بموجب المرسوم الملكى رقم م/٣٢ بتاريخ ٦/٢ /١٤٢٦.

وبتحليل نشاط التأمين فى المملكة العربية السعودية نجد أن نسبة أقساط التأمين للناتج المحلي الاجمالي تقدر بـــ ٠,١٢% ونسبة إستثمارات التأمين للناتج المحلي تقدر بـــ ٠,٢٢% لعام ٢٠٠٥م وأيضاً عدد العاملين في قطاع التأمين بالنسبة لعدد إجمالي العاملين في المملكة يقدر بـــ ٠,٠٩% وهذه النسب من المتوقع أن تزيد في السنوات المقبلة وذلك لتوسيع نشاط التأمين في

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي الثاني والاربعون ١٤٢٧هـــ / ٢٠٠٦م ص ١٠٩

(٢) ملخصات للدكتور/ أحمد السيد عبد اللطيف غير منشورة .

المملكة العربية السعودية من خلال إنشـــــاء شركات تأمين جديدة ، بعـــــــــــد الترخيـــــــــــــــص لها وهو ما يؤثر إيجابياً على مساهمة نشاط التأمين في الناتج المحلي الاجمالي سواء من خلال الإدخار والإستثمار وميزان المدفوعات وخلق فرص التوظيف، كما أن الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي الى المنافسة في تقديم الخدمات التأمينية للسوق نتيجة فتح أسواق التأمين المحلية أمام شركات التأمين الدولية . مما يتوقع أن يؤثر أيضاً على دور

شركات التأمين في الإقتصاد المحلي سواء من جانب الإدخار والإستثمار وإعادة التأمين والإحتفاظ بالأقساط داخل المملكة العربية السعودية .

لذلك تتلخص مشكلة البحث في كيفية تعظيم مساهمة نشاط التأمين في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية حيث أن نسبة أقساط التأمين الى الناتج المحلي الاجمالي تبلغ ٠,١٢% وهى تماثل مساهمة التأمين في بعض الدول العربية مثل مصر ، الاردن ، البحرين ولبنان وبالمقارنة بمساهمة التأمين في الناتج المحلي الاجمالي في الدول المتقدمة أمريكا على سبيل المثال سويسرا ، فرنسا ، إنجلترا يتضح ضآلة هذه النسبة ، نتيجة وجود العديد من المعوقات التي تؤدي لإنخفاض هذه النسبة سواء كانت تلك المعوقات تخص نشاط التأمين ذاته أو معوقات ناتجة عن البيئة الاقتصادية المحيطة .

٢ – أهمية البحث :

يعتبر التأمين من الأنشطة الإقتصادية الأساسية نتيجة دوره في تقديم الخدمات التأمينية التي تتوافق مع حاجات المجتمع عن طريق الخدمات التأمينية المناسبة لأفراد المجتمع وهو ما يتطلب وجود خبرات فنية في نشاط التأمين وإعادة التأمين بالاضافة إلى توافر الخدمة التأمينية بسعر مناسب وسبل تسويق متطورة للخدمات التأمينية ، وتطوير الكوادر الوطنية المؤهلة في مجال التأمين وهو ما يؤثر إيجاباً على الإقتصاد السعودي .

٣ – أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى :

١- تحليل اقتصاديات الطلب والعرض للخدمة التامينية .

٢- إبراز دور شركات التأمين في الإقتصاد الوطني (الادخار – الاستثمار- ميزان المدفوعات).

٣- توضيح أوجه إستثمارات شركات التأمين وإنعكاساتها على الاقتصاد الوطني .

٤- توضيح أثر إستثمارات شركات التأمين على سوق الاوراق المالية .

٥- معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المحلية (السياسة الاقتصادية) والدولية (الجات والتكتلات الاقتصادية الدولية) وتأثيرها على آداء شركات التأمين المحلية .

٦- تقدير دالة الطلب على التأمين التى تعبر عن اهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على التأمين .

٤- حدود ومجالات البحث :

- الحدود الزمانية : ترجع الحدود الزمانية الى بدء نشاط شركات التأمين في المملكة إلى عامنا هذا الفترة من (1996م الى 2008م) .
- الحدود المكانية : سوف تقتصر الدراسة عن شركات التأمين في المملكة العربية السعودية وهي حالياً تتركز في شركة التعاونية للتأمين NCCI لوجودها بمفردها في سوق التأمين السعودي حتى نهاية ٢٠٠٦م .
- الحدود البشرية: المواطنون السعوديون وغير السعوديون العاملون في شركات التأمين في المملكة العربية السعودية .

٥ - منهج البحث :

يعتمد منهج البحث على المنهج التحليلي العلمي الوصفي لإقتصاديات شركات التأمين أي تحليل الطلب والعرض، حيث يتم جمع البيانات والمعلومات المطلوبة ودراستها وتحليلها وإستنباط الحلول للتوصل الى نتائج منطقية تعتمد على قبول أو رفض الفرضيات المقترحه بالاعتماد على المؤشرات والنتائج التي حللت ، وتحليل البيانات .

الدراسات السابقة :

أ – الجزء النظري :

– من الرسالات التي اهتمت بدراسة نشاط التأمين وإعادة التأمين رسالة الماجستير للدكتور أحمد السيد عبد اللطيف، موضوعها : (إنعكاسات كفاءة السياسة الإستثمارية لشركات التأمين على الإقتصاد القومي) سنة ١٩٩٤م تناول الباحث الدراسة وقسمها الى جزئين (جزء نظري ، جزء تطبيقي) فالجزء النظري تناولت إقتصاديات ودور شركات التأمين في الاقتصاد القومي وإنعكاسات سياستها الاستثمارية على الاقتصاد القومي ثم دور أهم المتغيرات الاقتصادية الدولية والمحلية في التأثير على أداء شركات التأمين في مصر وهي :

١– تحرير التجارة للخدمات وأثره على أداء شركات التأمين في مصر.

٢– التكامل الاقتصادي والاروبي وأثره على أدائها .

٣– برامج الاصلاح الاقتصادي .

٤– أثر تحرير أسعار الفائدة وأسعار الصرف على أدائها .

كما تناول قياس الكفاءة الفنية للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين من خلال خمسة

مباحث :

١– مفهوم كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وكيفية قياس الكفاءة الفنية .

٢– قياس الكفاءة الفنية للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين في مصر .

٣– قياسها في فرنسا .

٤– قياسها في إحدى شركات التأمين السويسرية .

٥– قياسها في إحدى شركات التأمين الالمانية .

وتناول قياس كفاءة التخصص للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين من خلال :

١- كفاءة التخصيص للسياسة الاستثمارية لشركات التأمين في مصر .

٢- كفاءة التخصيص لتلك السياسة في فرنسا.

٣- كفاءة التخصيص لتلك السياسة في إحدى شركات التأمين الألمانية .

- ومن الدراسات السابقة التي حصلت عليها وتضمنت موضوع التأمين (أولويات العملاء في شركات التأمين الصحي) للطالبة صفيناز حسن أبو ركبه سنة ١٤٢٥هـ .

لقد تناولت الباحثة موضوع صناعة القرار وأستخدمت أسلوب التحليل الهرمي وطبق هذا البحث على بعض شركات التأمين الصحي بهدف تقديم نموذج عملي يخدم صناع القرار ويوضح دور وأساليب صناعة القرار في إدارة الجودة الشاملة من خلال التركيز على العميل ومعرفة أولوياته وتحقيقها في النهاية والتعرف على نظام التأمين الصحي كنظام أخر حديثاً في المملكة العربية السعودية على الافراد العاملين في المنظمات .

- هناك بحث للطالب أيمن محمد عبد المعطي محمد سنة ١٤١٩هـ بعنوان شركات التأمين التبادلي العاملة في المملكة العربية السعودية هو تحليل وتقويم من وجهة نظر الاقتصاد الاسلامي لقد شرح ضخامة الإقبال على التأمين في السوق السعودي وقدر السعة الاحتمالية لحجم أقساط التأمين في السوق السعودي وقدر عدد الشركات العاملة في مجال التأمين عموماً وذكر أن هذه الشركات تعمل بحرية تامة أي من دون أي نوع من أنواع الرقابة أو التنظيم القانوني أو دعاوى التأمين كانت تنظر في المملكة من قبل وزارة التجارة ، في الوقت الحالي من قبل التحكيم جبراً ، أي من قبل إدارة خاصة بالتحكيم بالغرفة التجارية الصناعية ولم يستطيع الباحث تقدير الحجم العام لرؤوس الاموال العاملة في سوق التأمين السعودي ، وتتطرق الى طبيعة وثائق التأمين وشرح مبادئها وذكر فشل هذه الشركات في

التطبيق العملي الشرعي بشكل عام ويعود لعدم وجود هيئة شرعية مركزية إفتائية رقابية لهذه الشركات على مستوى المملكة .

- هناك بحث بعنوان (التأمين على الحياة وصكوك المضاربة الاسلامية للاستثمار والادخار والتكافل بين المسلمين) دراسة مقارنة من الطالبة سامية سعد زغلول شاهين سنة ١٩٨٤م تحت إشراف الدكتور/ محمد صلاح الدين صدقي أستاذ ورئيس قسم الرياضة والتأمين وعميد كلية التجارة جامعة القاهرة . تناول البحث أنواع الصكوك على تفاصيلها منها على الحياة ومنها في أوجه الاستثمار التي تتمشى مع أحكام الشريعة ومتعامل بها في الدول الاسلامية ويليها ذكر النتائج الخاصة بوثائق التأمين على الحياة التي تصدرها شركات التأمين المصرية وذكر نتائج خاصة بصكوك المضاربة الاسلامية للتكافل والتي هي بديل شرعي للتأمين على الحياة ولاحظ إرتفاع قسط التأمين أي لطبقة معينه من أفراد المجتمع وإصدارها بالعملة الاجنبية مما يتعذر على المصريين العاملين في مصر من شرائها هذا يجعل كثير من أفراد المجتمع لا يستطيعون التمتع بمزايا هذه الصكوك رغم إقتناعهم بمطابقتها لاحكام الشريعة الاسلامية لعدم توفر شروط الصك فيهم .

- (نظرية التأمين التعاوني دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي) وهي رسالة لنيل درجة الدكتوراه لرجب عبدالتواب سليمان كدواني تحت إشراف الاستاذ الدكتور عبدالودود يحيى ، والاستاذ الدكتور يوسف قاسم أستاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، لقد أورد الباحث الاراء والاقوال التي تجيز التأمين والتعاريف وأقسام التأمين والغاية الاساسية للتأمين وتكلم عن التأمين الاجتماعي والخصائص المميزة له وأيضاً تكلم عن التأمين الحكومي وذكر أهم وظائف التأمين ، وتطرق لعقد إعادة التأمين والقواعد التي تحكم إتفاق تأمين التأمين ، وإستطاع توضيح ودراسة عناصر التأمين التعاوني والخصائص المميزه له

وذكر أوجه التشابه والاختلاف بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري والاثار المترتبة على عقد التأمين التعاوني (التبادلي) .

- دراسة للتأمين التعاوني وتطبيقاته في بنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية وشركة الاخلاص للتكافل بماليزيا وهي دراسة تحليلية مقارنة للباحث/ محمد ليبا سنة ٢٠٠٧ م وعنيت هذه الدراسة بتأصيل القول في حقيقة التأمين وأنواعه، كما عنيت بتسليط الضوء على التأمين التعاوني وعلاقته بغيره من أنواع التأمين، وذلك من حيث الاتفاق والافتراق، فضلاً عن ذلك، قام الباحث بدراسة تطور الفكر الاقتصادي للتأمين، وتطور شركات التأمين التعاوني، وصورها، وتناولت الدراسة أيضاً أقوال العلماء حول مشروعية التأمين التعاوني. كما قامت الدراسة بدراسة تطبيقية لنموذجين رائدين، أحدهما يمثل الشرق الأوسط وهو بنك الجزيرة، والثاني يمثل جنوب شرق آسيا وهو شركة الإخلاص للتكافل بماليزيا، وذلك من خلال إلقاء الضوء على تطور السوق التأميني التعاوني، ودراسة أعمال المؤسستين المذكورتين،
وذلك بالنظر إلى منتجاتهما والعقد المبرم بين الشركة والمشتركين، مع بيان مدى موافقتهما لحقيقة التأمين التعاوني المشروع .

- مذكرة تدريسية مقدمة من الدكتور/ محمد سعدو الجرف سنة ٢٠٠٧ م بعنوان " التأمين من منظور اسلامي " وتتحدث في المذكرة عن كيفية تدريس التأمين من النواحي الشرعية، والقانونية، والاقتصادية. وألقى الضوء على كافة الجوانب المتعلقة بالتأمين، وبخاصة تلك الفروق الموجودة بين النموذجين الإسلامي، والوضعي للتأمين. كما القى الضوء على الجوانب الاقتصادية للتأمين، الذي يورده الاقتصاديون المعاصرون ليكون بمثابة أمثلة تطبيقية لبعض نظريات الاقتصاد الجزئي المعاصر.

- بحث للدكتور/ محمد سعدو الجرف بعنوان "تطور التأمين في المملكة العربية السعودية" وقد أعطى نبذة عن بداية دخول شركات التأمين إلى المملكة في الأربعينيات، مع التعرض بعد ذلك لبداية ظهور شركات التأمين التبادلي أو التعاوني في المملكة إلى الوقت الحاضر.

كما أعطى نبذة عن الفتاوى الصادرة عن المجامع الفقهية في المملكة حول التأمين وذلك مثل هيئة كبار العلماء، ومجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة التابع لرابطة العالم الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي بجدة التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

واستعرض نظام التأمين التعاوني السعودي واللائحة التفسيرية له، مع بيان أهم الملامح أو الخطوط العريضة للنظام.

- دراسة سابقة أعدت من الطالب/ غدير علي الصايغ سنة ٢٠٠٣م بعنوان " العوامل المؤثرة على قيمة قسط التأمين الصحي التعاوني" وتحدث في هذه الدراسة عن تحقيق عدة أهداف وهي: التعرف على مدى تأثير العوامل الديموغرافية على قيمة قسط التأمين الصحي التعاوني في المملكة. والتعرف على مدى تأثير مؤشرات الحالة الصحية على قيمة قسط التأمين الصحي التعاوني في المملكة. والتعرف على مدى تأثير تغطية تكاليف الخدمات الصحية على قيمة قسط التأمين الصحي التعاوني في المملكة. والتعرف على الأسباب التي قد تساهم في شراء وثيقة التأمين الصحي التعاوني لدى المؤمن عليهم. والتعرف على الأسباب التي قد تساهم في اختيار مستشفى معين للعلاج دون غيره. وتقديم اقتراحات تساهم في وضع السياسات الصحية والسياسات التنفيذية لنظام التأمين الصحي التعاوني في المملكة العربية السعودية .

- وهناك دراسة للدكتور/ فهد بن حمود العنزي عميد كلية الأنظمة والعلوم السياسية بجامعة الملك سعود سنة ٢٠٠٩ م بعنوان " معوقات صناعة التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية " وتحدث عن أهم المعوقات الشرعية والثقافية والفنية والتنظيمية والتشغيلية لسوق التامين التعاونى.

- دراسة سابقة للدكتور/ فخري خليل أبو صفية سنة ٢٠٠٤م – جامعة اليرموك – قسم الفقه والدراسات الإسلامية – إربد – الأردن، بعنوان " مشروعية التأمين التعاوني" تحدث عن التأمين بأنواعه المختلفة الذي يعد أحد سمات العصر، والذي فرض نفسه على المجتمعات الإسلامية، وعلى الفقه الإسلامي، ويعد التأمين التعاوني من هذه المستجدات التي اختلط فيها الأمر هل هي من الحلال البيّن أو الحرام البيّن أو أنه من الأمور المشتبهة التي لا يعلمها كثير من الناس. وهدفت هذه الدراسة إلى بيان موقع التأمين التعاوني على خريطة الحلال والحرام، وتنقيته من كل الشوائب والشبهات، وإبراز الفقه الإسلامي ووضوحه واستيعابه لكل المستجدات حيث إن التأمين من المسائل الدقيقة وشديدة التعقيد . واقتضت الدراسة الى التعريف بالتأمين التعاوني ونشأته وتطوره ، وخصائص التأمين التعاوني وتميزه ، وموقف الإسلام من التأمين التعاوني.

- وهناك دراسة سابقة للدكتور/ هاني بن عبد الله بن جبير بعنوان " عقد التأمين " وتحدث عن التأمين وتطبيقاته وعن البدائل الشرعية لعقد التأمين التجاري وناقش الدلائل التي تحرم أو تجيز عقد التأمين بأنواعه .

- دراسة سابقة للدكتور/ شهاب عبد الكريم علي المقام عن " مدى تأثير صناعة التأمين في اليمن من الأزمة المالية العامية " . وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

التعرف على واقع صناعة التأمين في اليمن، وإبراز مكامن الإيجاب والقصور فيه. أثر الأزمة المالية العالمية الحالية على الاقتصاد العالمي وتداعياتها. تأثير الأزمة المالية على التأمين في اليمن. والتعرف على مدى قدرة شركات التأمين اليمنية إلى ابتكار أدوات تأمينية جديدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. والتعرف على الكيفية التي يمكن من خلالها حفظ الحقوق من الضياع، وذلك بالتامين لدى الشركات المحلية في ظل الأزمة المالية العالمية.

ب – الجزء التطبيقي :

– من الدراسات (المشكلات المحاسبية في صناديق التأمين الخاصة) هي دراسة تحليلة تطبيقية للباحث مجدي السيد أحمد محمد ترك المعيد بقسم المحاسبة بالكلية بإشراف الدكتور حسين حسين شحاته رئيس قسم المحاسبة سابقاً سنة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م إستعرض الباحث طبيعة صناديق التأمين الخاصة وخصائصها وأشكالها ومدى إختلافها عن شركات التأمين التجارية والمنظمات غير الهادفة للربح وتبين مدى أهمية وجود أسس محاسبية خاصة لهذه الصناديق ووجود مشكلات بها وقصور تطبيقها .

– وأيضاً قام بدراسة طبيعة محاسبة صناديق التكافل الاجتماعي في ضوء الفكر المحاسبي الاسلامي وأكد على ضرورة تعديل القانون المنظم لنشاط هذه الصناديق بحيث يتلائم مع طبيعتها الخاصة وإلتزامها بالضوابط الشرعية في معاملاتها وأيضاً أصناف ضرورة توحيد النظام المحاسبي المطبق في كل صناديق التأمين الخاصة التي تلتزم بالضوابط الشرعية في معاملاتها وضرورة إستكمال الدراسات الخاصة بأسس وصيغ الاستثمار الملائمه لهذه الصناديق في ضوء الضوابط الشرعية مع تعاون مشترك لتكوين هيئة للرقابة الشرعية لعرض أعمال الصناديق المستحدثه .

٦ – فرضيات البحث :

١- مساهمة شركات التأمين في الناتج المحلي ضعيفة نسبياً مقارنة بمساهمة التأمين في الدول المتقدمة ، وقد يرجح هذا لأسباب تتعلق بشركات التأمين وأسباب تتعلق بالبيئة الاقتصادية المحلية .

٢- يتأثر آداء شركات التأمين بالمتغيرات الإقتصادية المحلية والدولية .

٣- يمكن زيادة دور شركات التأمين في الاقتصاد الوطني من خلال تحسن أداءها وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة .